محاولة انفصال العديد عن أبوظبي والموقف البريطاني منها (١٨٦٩-١٨٧٨) "دراسة من خلال المراسلات الرسمية"

محمد حسن العيدروس*

* حصل على الدكتوراه في تاريخ الخليج العربي المعاصر من جامعة أسيوط ـ عام ١٩٨٣م.
يعمل أستاذاً مساعداً بقسم التاريخ - جامعة الكويت.

الملخص

يحتوي هذا البحث على هجرة «القبيسات» التي هي من قبائل أبوظبي والتي حاولت الانفصال عنها للمرة الثالثة في عام ١٨٦٩، وانتقلت من أبو ظبي إلى «العديد» وطالبت بريطانيا باستقلالها عن أبوظبي، في حين طالب حاكم أبو ظبي السماح له بإعادة «العديد» بالصفة القانونية، ولكن المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي رفض هذا الطلب بحجة المحافظة على أمن الخليج العربي. ولكن زايد بن خليفة كرر الكتابة إليه، مذكراً الحكومة البريطانية بأن انفصال «العديد» عن أبوظبي يعتبر أمراً غير قانوني وأن «العديد» ستصبح ملجأ للهاربين كما تشكل خطراً على الملاحة البريطانية وتهدد مصالحها في المنطقة. وبرغم المطالبة «بالعديد» من حاكم أبوظبي والظروف المستجدة على الساحة السياسية بعد وصول العثمانيين إلى المنطقة، واعتراف حاكم قطر بالسيادة العثمانية، فإن السياسة البريطانية تجاه قضية «العديد» كانت متحفظة لعدة سنوات ولم تكن واضحة.

ونتيجة لتزايد النفوذ العثماني في الأحساء وقطر، فإن الاهتمام البريطاني «بالعديد» اتخذ طابعاً آخر وجعلها تخشى امتداد ذلك النفوذ ليس على إمارة أبوظبي فحسب وإنما على سهل عمان بأكمله.

ولهذا سارعت بريطانيا إلى مجابهة الموقف واتصلت بزايد بن خليفة وأبلغته بأنها تؤيد حقه في «العديد»، في الوقت نفسه أبلغت حاكم «العديد» بأنه ورعاياه يتبعون أبوظبي وعليهم أن يعلنوا ذلك وبأن لا يلجأ زايد بن خليفة إلى تحقيق ذلك بالقوة. أما حاكم أبوظبي فقد نفد صبره وخاصة عندما علم بأن إحدى سفن أبوظبي قد تعرضت لهجوم من الجماعات المقيمة في «العديد»، فأصدر أمراً لقواته بالتجمع وحشد أسطوله البحري المكون من سبعين سفينة مقاتلة بهدف تدمير «العديد»، وقبل أن تغادر الحملة البحرية ميناء أبوظبي كتب إلى المقيم السياسي البريطاني يعلمه فيها بقراره النهائي باعلان الحرب واسترجاع «العديد»، وقد وصلت رسالة زايد في الوقت الذي عاد المقيم السياسي البريطاني من إجازته، كما وجد كتاب حكومة الهند التي أعطته صلاحيات حل المشكلة إذا ما فشل الحل السلمي، فلما وافق المقيم على مهاجمة «العديد» وبعث كتابه إلى زايد، كانت قوات الأخيرة قد قطعت أكثر من نصف المسافة في طريقها إلى «العديد»، وعندما وصلت هذه الحملة إلى هناك كانت أنباؤها قد وصلت إلى سكانها ولم يكن في مقدورهم مقاومتها، فهربوا إلى قطر وبذلك تم استرجاع «العديد» إلى سيادة أبوظبي.

مقدمة

يحتوي هذا البحث على هجرة القبيسات وهي فرع من قبيلة بني ياس التي تقطن في صحراء ليوا بإمارة أبوظبي على أطراف الربع الخالي، وقد هاجرت قبيلة القبيسات ثلاث مرات إلى منطقة العديد، وقد أدت هجرتها الثالثة والأخيرة إلى قيام مشكلة بين حاكم أبوظبي وبريطانيا حول هذه القبيلة المنشقة.

كما أدى إلى التغير في الموقف البريطاني من سياسة التجزئة في ساحل عمان، إلى المحافظة على وحدة أراضي إمارة أبوظبي، ليس حفاظاً على تلك الإمارة ولكن خوفاً من التدخل العثماني بعدما دخل المنشقون القبيسات تحت سيادة حاكم قطر الذي كان خاضعاً للسيادة العثمانية.

قد لا يكون هذا البحث ذا أهمية حالياً، ولكنه في المستقبل القريب إن لم يكن البعيد، ستكون له أهمية قصوى، وسوف يشهد صراعاً عنيفاً حول ملكية وسيادة منطقة العديد، نظراً لما يحتوي عليه من احتياطي كبير للبترول حسب تقارير الشركات الأمريكية واليابانية، إضافة إلى موقعه الفريد. كما أنه يحتوي على الوثائق (غير المنشورة) التي تنشر لأول مرة حول هذا الموضوع.

وهناك بعض المشاكل التي دفنت حية تحت التراب بين الدول المجاورة لها لأسباب سياسية، ولست أريد أن أوضح أكثر من هذا لأن المهتم بها سوف يعرف أهميتها جيداً.

خور العديد

يقع هذا الخور على شاطىء إمارة أبوظبي عند أقصى نهايتها الغربية بحوالي مائة وثمانين ميلاً تقريباً إلى الغرب من مدينة أبوظبي وتقع حدود إمارة قطر قريباً من هذا المدخل أو إلى جواره مباشرة[١].

ولا يوجد هناك أية حياة به الآن، ولكن بعض الصيادين يستخدمونه في فصول الشتاء لاصطياد بعض أنواع الأسماك الجيدة، أما القرية التي سكنها القبيسات فكانت تقع على الجانب الجنوبي من الخور وعلى مقربة من المدخل، وكانت تتكون من مائة منزل تقريباً وكان السكان يعيشون على صيد الأسماك

ويشربون المياه من أربع آبار على بعد أقل من ميل وتحتوي على مياه حلوة على عمق قامتين وليس فيها مزارع أو نخيل. وكان يوجد في عام ١٨٥٦ حصن له برجان في المدخل وسبعة أبراج أخرى متفرقة وحصن صغير لحماية الآبار بناها سكان المنطقة[٢].

وتعود مشكلة العديد إلى هجرة القبيسات، علماً بأن هذه القبيلة كانت قد هاجرت عدة مرات من أبوظبي إلى منطقة العديد نتيجة للخلافات التي كانت تنشأ مع حكام أبوظبي، ولكن الهجرة الثالثة والأخيرة أدت إلى ظهور مشكلة وهي التي سوف نعالجها.

هجرة القبيسات الثالثة إلى العديد عام (١٨٦٩)

حاولت هذه القبيلة الانفصال للمرة الثالثة في عام ١٨٦٩، وأعلنت أنها لا ترضى بحكم زايد وانتقلت في أعداد كبيرة إلى العديد[٣]، بزعامة الشيخ بطي بن خادم القبيسي وخلعوا عنهم ولاءهم لحاكم أبوظبي[٤]، واستقر بعض أفرادها في جزيرة دلما القريبة من سواحل العديد، واعتادوا جلب المياه العذبة إليها في أيام الغوص من آبار العديد وآبار سكاك وأمباك القريبة منها في جنوب شبه جزيرة قطر والتي قد حفرها أفراد من قبيلة بني هاجر وآل مرة، كما اعتادت بعض أفراد من قبيلة المحاربة والمناصير المجيء إلى العديد في فصل الشتاء[٥].

وترجع هجرة القبيسات إلى عدة أسباب منها، وجود إغراء خارجي كما يقول لوريمر الذي كان قريباً من الأحداث «بأنه ليس هناك شيء يميز طابع هؤلاء البدو من رعايا شيخ أبوظبي أكثر من استعدادهم بعد أي إغراء طفيف لترك ديارهم وللاستقرار في أي مكان آخر، وكما حدثت هجرة البوفلاسة في عام ١٨٣٣، وهجرة القبيسات في عام ١٨٣٥-١٨٤٩، وهذه المحاولة لتحرير أنفسهم من سيطرة حاكم أبوظبي بانتقالهم للإقامة بعيداً عنه ولأسباب لم تتأكد لنا وقد تكون أسباباً تافهة لا قيمة لها[٦].

إننا قد نعتقد أنه كانت محاولة بن بطي بن خادم القبيسي إعادة ما فعله والده خادم بن نهيمان القبيسي في عهد خليفة بن شخبوط، تأسيس إمارة مستقلة

بزعامته، ومن المؤكد أن بطي كان قد أجرى اتصالات مع الإمارة الناشئة في قطر بزعامة قاسم بن محمد بن ثاني، وهو الذي كان لا يزال يتطلع للثأر من زايد بن خليفة لهجومه على مدينة الدوحة وتدميرها في موقعة خراب الدوحة الثاني عام ١٨٦٧.

وباستقرار القبيسات نشأت مشكلة ولكنها لم تكن جديدة على إمارة أبوظبي ولا على حكم زايد بن خليفة[٧]، وفي تاريخ ١٨٦٩/٨/٢٥ أرسل بطي بن خادم القبيسي رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، يطلب فيها حمايته من الشيخ زايد بن خليفة ويبدو أنه تطلع إلى تكوين إمارة مستقلة أسوة بجيرانه طالباً الحماية البريطانية شارحاً موقفه بقوله[٨]:

«أنتمي إلى قطر منذ أن كان والدي وأجدادي فيها، وكنا قد أقمنا في العديد وكان لنا فيها منازل ما زالت قائمة حتى الآن، وأجبرنا الشيخ خليفة بن شخبوط على مغادرة العديد وأخضعنا لإرادته، اضطرنا للموافقة على الذهاب إلى أبوظبي حيث عوملنا فيها بكل احترام. وبقينا معه لمدة قصيرة، قام الشيخ زايد بإقناعنا بالمجيء إلى قطر مع قواته (ويقصد مشاركة زايد في حملة مع البحرين للقضاء على انفصال قطر في وقعة خراب الدوحة الثاني عام ١٨٦٧) ثم ذهبنا إلى قطر وإلى الشارقة ونشبت معركة بيننا وبين أهالي الشارقة حيث قتل الشيخ خالد بن سلطان ثم عدنا فيما بعد إلى أبوظبي وعلمنا أن الحكومة البريطانية لا توافق على هذه الأعمال».

يتضح من هذا أن شيخ القبيسات يجد المبررات لانفصاله عن أبوظبي سواء بانتقال أجداده أو بعدم موافقته على الأعمال التي لا توافق عليها بريطانيا كالتي قام بها زايد في قطر والشارقة والأعمال التي تصف بريطانيا بأنها إخلال بأمن المنطقة، ويتابع قوله[٩]:

«لذا فقد انتقلنا من أبوظبي حيث وجدناها تحت حماية الحكومة البريطانية (ويقصد اتفاقية ١٨٦٨ بين بريطانيا والشيخ محمد بن ثاني) والناس هناك يعيشون في سلام. هدفنا هو أن نعيش بسلام ونكسب رزقنا، ولذا نود من الحكومة أن تبقينا تحت حمايتها وبهذا لا يمكن لأحد أن يتدخل بشئوننا. الرجاء أن تزودونا

بعلم وبذلك نكون في أمان من الظلم. وإذا لاحظتم أننا نتصرف عكس رغباتكم فباستطاعتكم أن تفرضوا علينا غرامة وأن تعاقبونا. نود الحصول على الرسالة التي تمنحنا هذه الحماية كي يعلم الجميع أننا تحت حماية الحكومة البريطانية وهذا هو هدفنا».

ومن هذا يتبين بأن القبيسات فكروا في تكوين إمارة صغيرة مستقلة ترفع علم إمارات ساحل عمان تحت الحماية البريطانية، وأن شيخهم بطي بن خادم القبيسي رأى أن إعلان ولائه لقطر، مع تبعية العديد، أجدى وأنفع له[١٠]، وبأن تصبح منطقة العديد مستقلة فيما بعد.

كما أكد القبيسات بأن جذورهم تمتد من «رأس الحالة» في الشمال من منتصف الطريق فيما بين العديد والوكرة، إلى الجنوب والشرق على ساحل أبوظبي حتى نقطة في مواجهة جزيرة «صير بني ياس»، وأدخلوا جزيرة دلما وغيرها من الجزر المجاورة التي تعتبر تابعة لأبوظبي[١١].

وأرسل الكولونيل «لويس بيلي» المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، رسالة بتاريخ ١٨٦٩/٨/٢٨ إلى وزير الدولة في الدائرة السياسية في بومباي، رداً على رسالة شيخ القبيسات يقول فيها[١٢]: «إن شيخ القبيسات بحد ذاته لا يتمتع بأهمية فائقة إلا أن رسالته التي تدور حول مراسلاته مع بقية الزعماء والتي قدمها لي الآن ذات أهمية حيث تدل على الرغبة الزائدة بترك عرب الساحل للقرصنة والسلب وتكريس أنفسهم لصيد اللؤلؤ وبعض الأعمال المسالمة الأخرى. فقد جاء الشيخ شخصياً إلى بوشهر ليشرح لي وجهة نظره حول مدى صدق أقواله».

ويتضح من الرسالة استمرار بريطانيا بإطلاق تسمية القراصنة على عرب ساحل عمان برغم فرضها عدة معاهدات ابتداء من عام ١٨٢٠ إلى معاهدات الصلح البحري، كما استمرت في مناقشة هذا الموضوع ولم تحدد موقفها بوضوح، برغم موافقتها ضمنياً على إقامة القبيسات في العديد، وذلك بعدم منعهم من الانفصال عن أبوظبي.

ولو قبلت بريطانيا هذا الأمر أو ما جاء في رسالة شيخ القبيسات، لتكونت فعلاً إمارة عربية جديدة منفصلة عن أبوظبي تقع جنوب قطر[١٣]، ولم يكن بوسع

السلطات البريطانية اتخاذ موقف محدد إزاء تلك المنطقة، لأن رجالها يتبعون سياسة التجزئة تجاه إمارات ساحل عمان، ويشجعون على قيام دويلات منفصلة، ولذا فإنهم اعتبروا العديد تابعاً لقطر عند عقد اتفاقية ١٨٦٨[١٤]، مع الشيخ محمد بن ثاني.

وفيما بعد وافقت بريطانيا على إقامة القبيسات في العديد عندما أرسل المقيم السياسي البريطاني في أغسطس ١٨٦٩، بالموافقة على عودة القبيسات لسكن ديارهم القديمة، ولكن الموقف السياسي للمنطقة تغير عندما وصل العثمانيون في حملة مدحت باشا إلى مدينة الدوحة، واتجهت أنظارهم بعد ذلك إلى الساحل الجنوبي للخليج العربي[١٥]. وهذه التطورات الجديدة أملت على بريطانيا أن تراجع حساباتها وأن تقف بجانب حاكم أبوظبي الذي يرتبط باتفاقيات معها، وخشي البريطانيون من امتداد السيطرة العثمانية، واستطاع زايد بن خليفة استغلال هذا الموقف لصالحه بعد منافسة المستوطنة الجديدة التي باتت تهدد اقتصاد مدينة أبو ظبي، كما أنها أصبحت ملجأ يأوي إليه كل هارب من أداء دينه، فطالبهم بالوقوف معه أمام مشكلة الانفصال القبلي في قبيلة بني ياس بخروج فخذ منها وهم جماعة القبيسات واستيطانهم في العديد.

زايد يطالب باستعادة العديد

بعد المساعدات التي تلقتها القبيسات من الشيخ قاسم بن ثاني حاكم قطر الجديد، طالب زايد بن خليفة بإعادة العديد والقبيسات إلى إمارة أبوظبي بالصفة القانونية، ولكن المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي المقدم بيلي رفض هذا الطلب بحجة المحافظة على أمن الخليج العربي، ولكن زايد بن خليفة كرر الكتابة إليه مذكراً الحكومة البريطانية بأن انفصال العديد عن أبوظبي يعتبر أمراً غير قانوني وأن العديد ستصبح ملجأ للهاربين كما تشكل خطرا على الملاحة البريطانية وتهدد مصالحها في المنطقة، ولذا فإنه سيقوم بإرسال قوات عسكرية لضرب بطي بن خادم القبيسي وأنه لن يستطيع السكون أكثر مما هو عليه.

وبعد مطالبة زايد بن خليفة استعادة العديد بموجب معاهدة السلم الدائمة لعام ١٨٥٣، وللظروف المستجدة على الساحة السياسية بعد وصول العثمانيين إلى المنطقة، كان المقيم السياسي البريطاني غير متأكد من تبعية العديد لأبوظبي حسب قوله ورغبة منه في تحري الحقائق حول تبعية هذه المنطقة، أرسل مساعدة سميث ليزوده بالمعلومات الصحيحة عن كثب. كما قام بنفسه بإجراء أبحاث مستفيضة بهذا الخصوص. وبعدها بعث العقيد بيلي مذكرة إلى حكومته يقول فيها:

«لما كنت غير واثق من أن العديد يمت فعلاً إلى حاكم أبوظبي، ولما كنت راغباً في مزيد من التحقق من أن مخاوف زايد تستند إلى مبررات صحيحة، فقد طلبت إلى الرائد سميث، أن يولي أثناء زيارته للساحل العربي هذه القضايا اهتمامه. ووصل الرائد سميث إلى الرأي القائل بأن العديد يمت إلى أبوظبي وأن مدن الشيخ تضررت تجارياً ضرراً بالغاً، ووجود هذه القبيلة ومستوطناتها إن عاجلاً أو آجلاً سيؤدي إلى اصطدام في البحر».

ثم يتابع قوله: «إنني رجوت شيخ أبوظبي مؤقتا الامتناع عن القيام بأي عمل في البحر، ووصلت تحرياتي التي استندت فيها إلى الكثير من المصادر المستقلة في مختلف مناطق الخليج، والمعلومات التي جمعتها إلى الاستنتاج بأن العديد تتبع لأبوظبي بينما يتجاهلها حاكم قطر الذي تقع أراضيه على الجانب الآخر. ولقد وجهت رسالة بناء على تلك المعطيات إلى الأشخاص المقيمين في العديد، وحذرتهم من أن عليهم إذا رغبوا في الإقامة في الأراضي التابعة لشيخ أبوظبي، أن ينسجموا مع حكمه»(١٦).

ورد سكان العديد على قرار المقيم السياسي البريطاني مذكرينه بما قاله شيخهم بأن القبيسات عادوا إلى العديد بعد موافقة المقيم السياسي البريطاني بموجب رسالته المرسلة في اغسطس عام ١٨٦٩، ومما قاله شيخهم: «إننا إذا آثرنا أن نعود إلى سكن ديارنا القديمة فلنا أن نفعل ذلك وفي وسعنا أن نثبت أن هذه الديار هي ديارنا القديمة»(١٧).

وبوصول العثمانيين إلى الدوحة، واعتراف قاسم بن ثاني بالسلطة العثمانية شجع القبيسات على المطالبة بالاستقلال، وعند زيارة الرائد سميث للعديد في

نهاية شهر يوليو لم يكتف بطي بن خادم برفضه العودة إلى أبوظبي، وإنما حدد المنطقة التي يدعي السيادة المستقلة عليها، وهي تشمل أراضي كثيرة من إمارة أبوظبي وجزره مما أغضب سميث وجعله يعلق قائلاً: إن مثل هذا الادعاء يمثل أكثر من نصف أراضي أبوظبي(١٨).

ويبدو أن مهمة سميث لم تنجح، لأن بطي بن خادم القبيسي رفع العلم العثماني فوق قصره وطرد النقيب سميث وأعلن تبعيته لإمارة قطر التي تتبع الدولة العثمانية. ولولا التوسع العثماني لكان لهذه الإمارة أن تنجح في انفصالها عن أبوظبي، ودخولها في معاهدة مع بريطانيا، وعلى كل فإن سميث قدم تقريره، وجاء فيه: «إن العديد تتبع أبوظبي فعلاً وأن قيام ذلك الوطن الجديد سيكون موئلاً للفوضى ويؤثر على أمن المنطقة، وسيؤدي إلى صدام بحري لا محالة»، وبعد أن تسلم بيلي ذلك التقرير أعلن في مايو ١٨٧١ ضم العديد إلى أبوظبي، وكان وكيل الخارجية في حكومة الهند المستر «إينتشن» قد أعلن بأن المقدم بيلي قد أنهى موقف التردد من مشكلة العديد(١٩).

ومع ذلك فإن السياسة البريطانية تجاه قضية العديد كانت متحفظة لعدة سنوات ولم تكن واضحة نتيجة لوجود القوات العثمانية في المنطقة، كما طرأ تغير شكلي متحفظ على رأي بيلي في ٣١ يوليو ١٨٧١، فقد كانت وجهة نظره بأن تسوى المسألة سلمياً بين زايد بن خليفة وسكان العديد، وكان يخاف من تعقيدات المشكلة بسبب العثمانيين، فبرغم اعترافه بأن طلب زايد بن خليفة إرجاع من خرجوا عن طاعته حق من حقوقه المشروعة وأنه يتمشى مع أحكام اتفاقيات الهدنة البحرية، فإن الحكومة البريطانية اعترضت عندما طلب زايد بن خليفة السماح له باستخدام سفنه لنقل قواته ضد القبيسات في العديد، وقد يرجع سبب رفض بريطانيا إلى اعتراض سكان العديد على محاولة إرجاعهم إلى أبوظبي، وأعلنوا أنهم مستقلون تحت راية اتفاقيات الهدنة البحرية، وقد حدد شيخهم حدود إمارته وأقر بأن هذه الأرض هي موطنهم القديم الذي دافعوا عنه سابقا ضد حاكم أبوظبي وأنهم لا يعترفون بزايد بن خليفة شيخا عليهم وإنما بطي بن خادم القبيسي هو الحاكم الحقيقي للقبيسات وأنهم لا يفكرون في تعكير السلام في

البحر، كما أنهم عاجزون عن القيام بأي عملية بحرية، وكان والده قد تسلم العلم المحايد الذي يجوب البحر دائماً في ظله فهم لا يعلقون آمالهم على دولة سوى بريطانيا، وأقروا بأن العلم العثماني قد عرض عليهم بواسطة الشيخ قاسم بن ثاني وأنهم رفضوه لأنهم تحت الحماية البريطانية[٢٠].

في حين بعث زايد بن خليفة برسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في ٢٠/ ٩/ ١٨٧١ يقول فيها:

«كنت قد كتبت لي فيما يتعلق بممتلكاتي في العديد، أنك تحدثت إلى الحكومة البريطانية حول هذا الموضوع، وأنك ستتصل بي على الفور لدى وصول الأوامر من الحكومة. من المؤكد أنك ستهتم بهذا الموضوع، مع العلم بأني أقوم بمراسلتك منذ ثلاث سنوات، ومن المحتمل أنه قد ثبت لديك أن العديد تعود إليّ منذ قديم الزمن حتى الآن، مع أنه انقضى وقت طويل وقد علمت بما قمت به إزاء المقيمين الذين قاموا بأعمال مخلة في الأراضي العائدة إلينا، فقد عانيت الكثير ولكني كنت دائماً أستمع إلى نصائحك فإنني أثق بالله أولاً ثم بك»[٢١].

وتسلم المقيم السياسي البريطاني هذه الرسالة، ورفعها إلى وزير الدولة في الدائرة السياسية ببومبي في ١/ ١١/ ١٨٧١ قائلاً فيها:

«عطفاً على رسالتي وإلى المراسلات السابقة المتعلقة بالنزاع بين شيخ أبوظبي والمستوطنين في العديد، تسلمت رسالة من شيخ أبوظبي يرغب فيها بإلحاح معرفة رأي الحكومة حول هذا الموضوع.

أخشى أن يتعقد هذا الأمر الدقيق بسبب النفوذ التركي في الخليج، وصلتني التقارير والإشاعات في أكثر من مناسبة والتي مفادها أن المستوطنين في العديد، يرفعون العلم التركي أيام الجمع، من المحتمل أن تكون جميع هذه التقارير غير صحيحة ومهما كانت هذه التقارير، فمن الواضح أن الدافع للقيام بذلك كان مضمراً»[٢٢].

ولهذا فإن الحكومة الهندية قررت في ٢ مايو ١٨٧٢، ألا تتدخل بين الجانبين أبوظبي والعديد، وعدم إعطاء إجابة واضحة عن نواياها للشيخ زايد بن

خليفة إلا إذا وجد المقيم السياسي البريطاني أن العديد قد تهدد المصالح البريطانية أو إذا عزم العثمانيون على فرض سيادتهم على العديد[٢٣].

ولكن عندما تم رفع العلم العثماني فوق قلعة العديد بدأ البريطانيون يرون في مسألة العديد قضية ذات أبعاد أخرى.

الاهتمام البريطاني بالعديد

بوصول النفوذ العثماني إلى الأحساء وقطر، فإن الاهتمام البريطاني بهذه المنطقة اتخذ طابعاً مميزاً، جعلها تخشى امتداد ذلك النفوذ على إمارات ساحل عمان.

مما يكشف عن مخططات السياسة البريطانية في المنطقة، والتي كانت تقتضي بتفكيكها ليسهل السيطرة عليها وتمزيق إمارة أبوظبي وخلق إمارة ضعيفة وجديدة في العديد تعتمد عليها كليا، ولكن مجيء العثمانيين وانضمام حاكم قطر لهم، ورفع بطي بن خادم القبيسي العلم العثماني ومحاولاته ربط مستوطنته في العديد بقطر، أفسد حسابات البريطانيين وأثار مخاوفهم من أن يؤدي ذلك إلى تغلغل النفوذ العثماني عبر العديد إلى إمارات ساحل عمان.

ولهذا سارعت بريطانيا إلى مجابهة الموقف، واتصلت بزايد بن خليفة وأبلغته بأنها تؤيد حقه في العديد، في الوقت نفسه أبلغت حاكم العديد بأنه ورعاياه يتبعون أبو ظبي وعليهم أن يعلنوا ذلك وبأن لا يلجأ زايد بن خليفة إلى تحقيق ذلك بالقوة[٢٤].

ورغم ذلك فإن المقيم السياسي البريطاني رفض طلب زايد باستخدام القوة لاسترجاعها، وطلب منه تأجيل النظر في موضوع العديد إلى فرصة أخرى مناسبة، وقد يرجع ذلك إلى أن الموقف في المنطقة كان يهدد بالانفجار، بينما تجاهل وجود الحامية العثمانية التي وصلت مدينة الدوحة في قطر وجاورت العديد، إلا أنه كتب إلى حكومته محذراً بأن اقتراب العثمانيين من حدود الإمارات سيؤدي إلى إثارة المشاعر الإسلامية في المنطقة واحتمال قيام تعاون بين الباب العالي وحكام إمارات ساحل عمان.

وأيقن زايد عام ١٨٧٢، بأنه لا بد من تعليق موضوع استعادة العديد لأن الموقف السياسي لم يعد مواتياً لشن حملته العسكرية ضد الانفصاليين، لأن جميع

المؤشرات كانت تدل على أن بريطانيا لن تسمح له بذلك خوفاً من أن تجر إلى حرب بين أبوظبي وقطر وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى نوع من الاحتكاك بين بريطانيا والباب العالي.

وكانت التعليمات المعطاة إلى المقيم السياسي البريطاني بيلي، تقضي بأن يبلغ حكومته فوراً عن أي تقدم عثماني يهدف إلى السيطرة على العديد. وتم في هذا العام نقل بيلي الذي كان خبيراً بأوضاع المنطقة إلى منصب آخر وحلّ محله المقدم «روس» كمقيم سياسي بريطاني جديد في الخليج العربي، وكانت التعليمات النهائية له إبقاء مشكلة العديد معلقة.

قد يرجع ذلك إلى أن الحملة العثمانية تركت أثراً كبيراً في تفكير رجال السياسة البريطانية، ورأوا فيها بوادر خطيرة تهدد وجودهم ومصالحهم في الخليج العربي بعامة وإمارات ساحل عمان بخاصة، ولذلك لم يتركوا فرصة دون انتهازها في تنبيه السلطات العثمانية إلى الاتفاقيات المبرمة بينها وبين إمارات ساحل عمان، وحرصها على منع أي نفوذ أجنبي من التقدم نحوها، ورغم التطمينات العثمانية فإن البريطانيين لم يطمئنوا لنواياهم، بل سيطر الشك في نفوسهم.

وكان مساعد المقيم السياسي البريطاني «جرانت» الذي قام بمهمة استطلاعية يميل إلى الاعتقاد بأن زايد بن خليفة قد يلبي الدعوة لزيارة الأحساء للتشاور مع العثمانيين بسبب مشاكله مع قبائل «النعيم» في البريمي والقبيسات في العديد، وإحساسه بأن البريطانيين قد تخلوا عنه في معالجة هذه المسائل، ورفع تقريراً عن المعلومات التي حصل عليها إلى المقيم السياسي البريطاني روس، والذي استنتج من هذا التقرير بأن الظروف التي تحيط بزايد بن خليفة قد تؤدي به إلى الوقوع في النفوذ العثماني في الوقت الذي كان الباب العالي يعتبر إمارات ساحل عمان والبريمي من ممتلكات مقاطعة الأحساء التابعة للبصرة وبغداد، مما قد يجعلهم يعملون على انتهاز أية فرصة مواتية لتحقيق ادعائهم، فرفع روس المقيم السياسي البريطاني رأيه إلى حكومة الهند مبيناً بأن العديد من أملاك زايد بن خليفة، معتمداً على ما كان قد توصل إليه المقيم بيلي في بحثه السابق الذي أجراه عام ١٨٧١ حول تبعية العديد لحاكم أبوظبي[٢٥].

كتب زايد بن خليفة في شهر يونيو ١٨٧٣، إلى المقيم السياسي البريطاني يخبره بأن أربعة من ضباط القوة العثمانية الموجودة في قطر قد دخلوا إلى العديد، وهناك عقدوا عدة اجتماعات مع المنشق بطي بن خادم القبيسي، وأن أعلاماً عثمانية قد وزعت على منازل البلدة، كما وافق بطي على دفع مبلغ من المال كضريبة سنوية للعثمانيين لقاء حمايته، وحذر زايد بن خليفة بأنه لن يسكت أكثر من ذلك وطلب القيام بعمل عسكري لاستعادة العديد إلى حكمه.

أما المبلغ الذي وافق على دفعه فقدر بحوالي أربعين إلى خمسين روبية عن طريق قاسم بن ثاني، أما الضباط العثمانيون فقد رحلوا عن العديد بعد أن منعتهم ندرة المياه عن إقامة موقع لهم(٢٦). وكان بطي بن خادم القبيسي قد كتب إلى المقيم السياسي البريطاني محذراً إياه من انتهاك حقوقه في العديد لأن الدولة العثمانية ستحميه.

وكان شيخ القبيسات بطي بن خادم يرفع العلم العثماني على العديد من وقت لآخر، وخاصة عندما كان يترقب وصول ضيوف من العثمانيين، وفي المناسبات الأخرى كان يرفع علم معاهدات الهدنة البحرية التي أعطاها المقدم بيلي لوالده خادم بن نهيمان، وقد تجرأ بطي بن خادم القبيسي إلى درجة أنه أبلغ المقيم السياسي البريطاني أنه إذا لم تحترم حقوقه في العديد، سيطلب الحماية العثمانية مما جعل السلطات البريطانية تفكر في احتمالات التدخل العثماني في حالة العداء بين أبوظبي والعديد، ولذا فإن المقيم السياسي البريطاني كتب في ٢٠ من أغسطس إلى حكومته يقول(٢٧):

«من المؤكد تقريباً بأنه في ظل الوضع الراهن للأمور لن يقدم العثمانيون على إرسال حملة عدائية ضد أبوظبي أو أي ميناء عماني آخر، وإذا ما وصلت أي قوات إلى هذا الموقع فسوف يكون ذلك بلا شك بناء على دعوة من العرب أنفسهم».

واستجابة لطلب زايد بن خليفة باستعادة العديد كان على المقيم أن يأخذ موافقة حكومته ولذا فإنه رفع الأمر إلى حكومته في بومباي مطالباً النظر فيها بإيجابية لمشكلة العديد(٢٨)، وأوضح بأنه لا بد من أخذ بعض الأمور بعين الاعتبار لكي تكون القرارات مناسبة على ضوء ما استجد من الأحداث،

كالوجود العثماني في قطر ومحاولات الحكومة العثمانية الأخيرة التقرب من زايد بن خليفة، ولذا فإنه كتب إلى حكومته قائلاً[٢٩]:

«ربما يقوم شيخ أبوظبي بالتفاوض مع العثمانيين وطلب مساعدتهم لإجبار القبيسات الموجودين في العديد على الدخول في طاعته، يحتمل حينذاك أن يقوم زايد بن خليفة نفسه بتسهيل تدخل العثمانيين في شؤون عمان بصورة عامة».

ثم تابع روس تقريره قائلاً بأن زايد قد طلب منه إذناً لعمل بحري ضد المتمردين في العديد على أساس أن الحملة البحرية أمر ليس عملياً بالنظر لعقبات وصعوبات الطبيعة، وأنه كان يميل إلى الاعتقاد بأن رفض مطالب زايد قد يلقي به في أحضان الحكومة العثمانية.

ومن المصادفة أن بيلي المقيم السابق كان في زيارة لـ «سمالا» عند وصول تقرير روس مما جعل وزير خارجية حكومة الهند «إينشيسون» يطلب منه إبداء الرأي في هذا الموضوع فأجاب بيلي مؤكدا على رأيه السابق بأن شيخ أبو ظبي له الحق في العديد، وبرغم ذلك فإنه يعتقد بأن التطمينات العثمانية بعدم التدخل في إمارات ساحل عمان يمكن الوثوق بها إلى حد ما وبالتالي فليس هناك داع للتحرك ضد العديد ما لم تتحرك السلطات العثمانية في هذا الاتجاه وتخلف وعودها وتطميناتها[٣٠].

وجاء رأي بيلي متفقاً مع رأي إينشيسون ولذا فإن الأخير بعث بتعليماته إلى روس في شهر اكتوبر عام ١٨٧٣، جاء فيه بأن عليه أن يحاول قدر الإمكان التملص من إعطاء زايد إجابة واضحة على مطالبه، وبأنه لا داعي لتقديم جواب لزايد ما لم يواصل الإلحاح في طلب مثل ذلك وفي هذه الحالة، أن يقال له بأن الحكومة الهندية لا توافق على قيامه بحملة بحرية ضد العديد، بل وستعمل على إيقافها[٣١].

ولذا يجب أن يبلغ حاكم أبوظبي بمعارضة الحكومة البريطانية لأي تحرك بحري مضاد للعديد. ونظراً لموقف حكومة الهند بتحميد الوضع، كتب المقيم السياسي البريطاني بدوره إلى زايد بن خليفة في ٢٧ أكتوبر ١٨٧٣ بضرورة ضبط النفس ويبلغه بأن حكومة الهند سوف تمنعه من القيام بأية حملة عسكرية ضد العديد إضافة إلى أنها ستتخذ إجراءات عملية لوقفه، مما جعل موضوع العديد معلقاً إلى حين.

بينما كتب بطي بن خادم شيخ القبيسات رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر تسلمها بتاريخ ٩/ ٩/ ١٨٧٤ يقول فيها بطي بن خادم[٣٢]:

«أود إعلامك أن زايد شيخ أبوظبي قال: (إنني سأذهب إلى العديد بحراً ولا أبالي بالمقيم السياسي ولا بأي شخص آخر) الرجاء أن تكتب إلى شيخ أبوظبي أننا توطنا في العديد بمشيئة الله أولاً ثم بمقتضى أوامرك. أنت تعلم أننا امتنعنا عن القيام بأية خطوة تعرض سلام البحار للخطر إلا أن زعيم أبوظبي ليس كذلك. لذا فإني واثق بأنك ستكتب لزعيم أبوظبي قريبا بأن يتركني وأتباعي بشأننا فأنت تعلم أننا رعايا الله ورعاياك».

وكان رد المقيم السياسي البريطاني عليها بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٨٧٤ إلى بطي بن خادم يقول فيها[٣٣]:

«ليس لدي معلومات بشأن ما يعزم عليه زايد في مهاجمتك بحراً ولم يتسلم أي إذن بهذا الخصوص. من المفيد لك أن تبقى مع أتباعك بعيدين عن انتهاك قواعد البحار».

كتب زايد بن خليفة في عام ١٨٧٤ إلى المقيم السياسي البريطاني يبلغه بأن السلطات العثمانية المحلية كتبت إليه بأن العديد تحت حمايتها وتطالبه بعدم التدخل في شؤونها ورفض زايد تقديم تلك الخطابات للسلطات البريطانية[٣٤].

وفي مجال العلاقات العثمانية مع إمارات ساحل عمان، حدث ما كان متوقعاً عندما قام ضابط كبير من رئاسة الأركان العثمانية، فريق باشا بزيارة الأحساء، وهناك لفت نظر الضابط العثماني المسؤول عن تلك المنطقة، إلى ضرورة التحرك جنوباً تجاه إمارات ساحل عمان وإثارة المشاعر الدينية الإسلامية عند الحكام لإبعاد النفوذ البريطاني عن المنطقة، وقد قام يوسف أفندي قائد الحامية العثمانية في قطر بإرسال رسائل إلى حكام المنطقة، ومنها إلى زايد بن خليفة حاكم أبوظبي، وحشر بن مكتوم حاكم دبي، يؤكد فيها رغبة الحكومة العثمانية في التفاهم مع جميع شيوخ المنطقة لتنظيم علاقات جديدة في الأمور السياسية والتجارية.

أما الرسالة الموجهة إلى زايد فقد تضمنت فقرة تقول بأن العديد تعتبر من المحميات العثمانية وأنه لا حق لزايد بالمطالبة فيها، وهذا ما جعل الأخير لا يتعاطف

كثيراً مع الدعوة العثمانية بقدر ما تأثر بموضوع العديد الذي بدا وكأنه سيفلت من يده إذا لم يواجه الأمر بسرعة، ولحسن حظ كان المقدم روس في الإمارات الشمالية، فذهب زايد لزيارته وقام بشرح وجهة نظره وتوضيح الأبعاد المختلفة لمشكلة العديد، كما أبلغه بالرسالة التي تسلمها من يوسف أفندي، ثم كرر زايد مطالبته بألا تتدخل بريطانيا في شؤونه الداخلية وأنه ينوي مهاجمة العديد، وعندما طلب روس هذه الرسالة أجابه زايد بأنه فقدها وعندما يجدها سيرسلها[٣٥].

وبعث زايد رسالة بتاريخ ١١/ ١/ ١٨٧٥ إلى المقيم السياسي البريطاني روس يقول فيها[٣٦]:

«بالنسبة للرسالة التي بعثت بها السلطات التركية من قطر التي أعربت عن رغبتك في الاطلاع عليها، لي الشرف أن أعلمك أن جميع محاولاتي للبحث عن هذه الرسالة باءت بالفشل. يسرني ألا تتدخل بيني وبين الأهالي المقيمين في العديد».

وفي الأول من فبراير ١٨٧٥ بعث بطي بن خادم شيخ القبيسات رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني يقول فيها[٣٧]:

«تسلمت رسالتك وسررنا أنك بخير، وكلنا ثقة أننا تحت حمايتك وأننا بأمان من أن تحدث لنا أضرار بحراً».

وتجاه تطور هذه الأحداث بعث المقيم السياسي البريطاني برسالة إلى وزير الدولة لحكومة الهند في الدائرة الخارجية «بكلكتا» يقول فيها[٣٨]:

«كنت قد أبلغت في رسالتي ذات الرقم ٢٧٤/ ١٣١٣ المؤرخة في ٢٤/ ١١/ ١٨٧٤ أن شيخ أبوظبي أعلمني عن تسلمه رسائل من المسؤولين الأتراك مفادها أن العديد هي تحت حماية الحكومة التركية، وأنه فقد الرسائل المعنية إلا أنه سيوافيني بها لدى العثور عليها.

وفي ذلك الحين تسلمت رسالة من شيخ أبوظبي يؤكد أنه غير قادر على العثور على الرسالة ولا أن يفيد عن فحواها. لا شك أن لدى الشيخ زايد أسباباً خاصة دعته لعدم إبراز الرسائل، وكان في بادىء الأمر قد عرض علينا تقديمها.

فأود أن أرفق الرسائل المتبادلة بيني وبين شيخ العديد حول الموضوع، والتي يبدي فيها تخوفه من أن تقوم أبوظبي بمهاجمته».

كما قام المقيم السياسي البريطاني بإرسال رسالة أخرى إلى «ماركيز سالسبوري» وزير خارجية الدولة لمجلس الهند في لندن يقول فيها عن رسائله الموجهة إلى حكومة الهند والمراسلات بين شيخي أبوظبي والقبيسات وكذلك المتعلقة بالأحداث المنسوبة للعثمانيين لدى قيامهم بتقديم عروض حماية مكتوبة لشيخ القبيسات في العديد(٣٩).

وقد تسلم روس خطاباً من مساعده الرائد جرانت يخبره بمعلومات وصلته من إمارات ساحل عمان حول الخطط العثمانية بمد سيادتها لتشمل عمان، كذلك تضمن الخطاب ترجمات للرسائل التي وصلت إلى شيوخ المنطقة من المسؤول العثماني «يوسف أفندي»، وقد عقب روس على ذلك بقوله بأنه من خلال المراسلات العثمانية يبدو أنهم يحاولون إيجاد علاقات ودية مع شيوخ إمارات ساحل عمان لأغراض سياسية وتجارية ويظهر ذلك واضحاً من صياغة خطاب يوسف أفندي، كما أن حاكم دبي وأبوظبي يتنصلان من أية رغبة للدخول في علاقاتهم مع السلطات العثمانية(٤٠).

وأضاف روس يقول: «وبينما لا تدل هذه الرسائل بحد ذاتها على نية مؤكدة من العثمانيين للتدخل السياسي في عمان، ولكن لدورها مع المعلومات الواردة من هناك لنجد أنها تجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن الأسباب متوفرة بأن عمليات العثمانيين في تلك المنطقة تستدعي التشكيك اليقظ في نواياهم، والأمر متروك لحكومة الهند لتقرر ما تراه مناسباً للحصول على تفسير من الحكومة العثمانية حول تصرفاتها المذكورة»(٤١).

بريطانيا تسمح لزايد باستعادة العديد

حدث بعض التغير في السياسة البريطانية تجاه زايد والسماح له باستعادة العديد، وذلك لسببين هما:

أولاً: التخوف من تحول العديد إلى ملجأ لضرب المصالح البريطانية وتهديد سفنها في الخليج العربي.

ثانياً: عدم السماح للسلطات العثمانية بالمزيد من الاعتداء على الساحل العربي للخليج، لأن اتساع الحكم العثماني سيجعل الإشراف على القبائل البحرية ينتقل من المقيم السياسي البريطاني إلى السلطات العثمانية. في الوقت الذي لم يكن المقيم السياسي البريطاني على استعداد للتنازل عن سيطرته وإيقاف عمل نظام المعاهدات البريطانية مع حكام إمارات ساحل عمان، والسماح لحكام أبوظبي بالمضي إلى العمل ضد الانفصاليين في العديد بالحملة البحرية، إلا إذا تحول ذلك المكان بالفعل إلى خطر يهدد المصالح البريطانية وسفنها في مياه الخليج العربي.

ولهذا السبب رفض المقيم السياسي البريطاني المطالب المتلاحقة التي قدمها زايد بن خليفة في الأعوام السابقة للسماح له بمهاجمة هذه المستوطنة المنفصلة عن أبوظبي عن طريق البحر(٤٢).

وسوف ترفض بريطانيا طلباً آخر لزايد عام ١٨٧٤، ولكنها توافق فيما بعد وتسمح لزايد باستعادة خور العديد عندما تتعرض مصالحها في الخليج العربي للخطر وذلك في عام ١٨٧٦. ففي نوفمبر من عام ١٨٧٤ بعث المقيم السياسي البريطاني يقول بأن الفرصة قد لاحت للقيام بإجراء مناسب لأن زايد بن خليفة عاد يتحدث عن رغبته في إخضاع المنشقين في العديد بحملة بحرية، وأنه أخبره بأن حكومة الهند لا تسمح(٤٣)، ثم أفاد زايد بن خليفة بأن الحكومة العثمانية تدعي حمايتها للعديد وأن الموظفين العثمانيين المحليين قد كتبوا إليه في هذا الصدد، وكان المقيم السياسي البريطاني يعتقد بأن شيخ العديد لما خشي هجوم زايد بن خليفة، قد يكون التجأ إلى السلطات العثمانية وأن الرسائل التي أشار إليها زايد بن خليفة ربما كانت نتيجة ذلك الالتجاء، في حين أقرت حكومة الهند إجراءات المقيم السياسي ولكنها قررت أن تنتظر ورود تقارير أخرى بشأن عروض الحماية والتي قيل إن العثمانيين بعثوا بها إلى شيخ العديد(٤٤).

وتبين في عام ١٨٧٥ بأن شيخ العديد كان يملك علمين أحدهما لإمارات ساحل عمان تحت الحماية البريطانية والآخر للدولة العثمانية وأنه يرفع أحدهما أو الآخر حسب ما تقتضيه المصلحة. وقد قال المقيم السياسي البريطاني في تقريره إلى وزير الدولة لحكومة الهند(٤٥):

ويبدو أن لدى شيخ العديد علما تركيا كان يرفعه في بعض المناسبات، وفي بعض الأحيان يستخدم العلم البريطاني للعرب الذين هم تحت الحماية البريطانية إثباتاً للعلاقات الودية مع الحكومة البريطانية.

توترت الأمور في عام ١٨٧٦ بين أبوظبي والعديد، عندما اعتدت مجموعات من قبائل آل مرة ومجموعات أخرى كانوا قد استوطنوا في بلدة العديد، وانضموا إلى بطي بن خادم القبيسي، على بعض السفن التابعة لأبوظبي أثناء موسم الغوص، كما هاجموا سفينة ظبيانية كانت راسية في ميناء الدوحة وقتلوا أفرادها، وفي شهر أغسطس أيضاً هوجمت سفينتان لأبوظبي كانتا تمران بالقرب من العديد من قبل رجال القبيسات وسلبوها وقتلوا أحد ملاحيها(٤٦).

وإزاء هذه الهجمات كتب زايد إلى المقيم السياسي البريطاني عن الاعتداءات التي وقعت ضد سفن أبوظبي ومصدرها العديد، كما أوضح بأن انفصال العديد سيؤدي إلى مشاكل أمنية وإلى عدم استتباب السلم في المنطقة، وأكد على ضرورة القضاء على انفصال العديد واستعادتها إلى أبوظبي وأن الوقت لم يعد يحتمل التأخير.

وقد وقفت حكومة الهند حائرة حول هذه المشكلة وحول ما يجب اتباعه من أسلوب لمعالجة المشكلة التي أثارت حنق زايد في الوقت الذي وجد الأخير عاجزاً عن التصدي لها في ظل الأوامر البريطانية التي منعته من القيام بأي أعمال بحرية ضد الانفصاليين في العديد، كما كانت بريطانيا تخشى أن تؤدي موافقتها لزايد باستعادة العديد بأن يضطر شيخ بطي القبيسي إلى طلب الحماية العثمانية، كما أنها لا يمكنها تجاهل غضب زايد بن خليفة.

وأصبح التفاهم مع الحكومة العثمانية بهذا الصدد ضرورياً، للحصول على اعتراف بالسيادة البريطانية على الساحل العربي مما سيطلق يدها في التصرف لإيقاف الأعمال التي تهدد سفنها ومصالحها في الخليج، ولذا قام الكبتن «بريدوكس» القائم بأعمال المقيم البريطاني بإرسال قائد الأسطول البريطاني في الخليج العربي الكبتن «جوثري» إلى الدوحة والعديد في مهمة استطلاعية حول مدى تغلغل النفوذ العثماني في هذه المناطق.

وصل جوثري بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٨٧٦ إلى الدوحة واطلع على معسكر القوات العثمانية، كما علم أن حاكم قطر يدفع ضريبة للحكومة العثمانية تقدر بحوالي عشرة آلاف قران وأنه لم يحاول النزول إلى الدوحة أو التحقيق مع حاكمها حول الاعتداءات التي حدثت ضد السفن الظبيانية، وفي ١٨ أكتوبر توجه إلى خور العديد وقد عدد المنازل بمائتي منزل كما شاهد ثلاثين سفينة راسية في الميناء وأربعة أبراج لحراسة مدخل الخور والممر المائي المؤدي إلى بلدة العديد ولاحظ الأعلام المرفوعة فوق الأبراج وكانت أعلام الهدنة البحرية(٤٧).

بعد عودة جوثري رفع تقريره بهذا الخصوص إلى «بريدو» مساعد المقيم البريطاني وهو بدوره رفع مذكرة إلى حكومته يقول فيها(٤٨):

بالرغم من المبالغات في البيانات السابقة عن الحوادث البحرية فإنه يدل على أن اليقظة البريطانية قد خفت تجاه الساحل القطري منذ دخوله تحت السيادة العثمانية، لأن القبائل العربية الخاضعة للسيطرة العثمانية تيسرت لها فرص أكبر من السابق للعمل ضد المصالح البريطانية ولا يمكن اعتبار شيخ العديد مسؤولاً عنها ولكنه عاجز عن كبح جماح البدو الذين وجدوا في موانئه ملجأ مناسباً للتملص من إيقاع القصاص أو الثأر منهم على تعدياتهم وأنه سيطلب من الوكيل البريطاني في الشارقة أن يتوصل إلى حل للمشكلة بالطرق السلمية بين شيخي أبوظبي والعديد، وإذا لم تنجح هذه الجهود فإنه يجب السماح للشيخ زايد باستعادة السلطة وإخضاع المنفصلين عنه، ومع أنه يقال بأن لدى شيخ العديد علماً عثمانياً لكنه من غير المحتمل تماماً أن تتقدم الدولة العثمانية بأية ادعاءات بشأن العديد التي ظلت حتى السنوات القليلة الماضية جزءاً من إقليم أبوظبي بغير منازع. وقد أقرت الحكومة الهندية وجهة نظره، وخولته الصلاحيات اللازمة لاستعادة العديد إلى حاكم أبوظبي(٤٩).

ثم قامت حكومة الهند برفع مذكرة إلى وزير الدولة حول قضية العديد مشيرة إلى الرسالة التي بعث بها مساعد المقيم البريطاني في الخليج ومن الرسائل السابقة حول هذا الموضوع وشفعتها بالنقاط التالية(٥٠).

١ - أن الأعمال البحرية المشتكى منها قد ارتكبتها جماعة من قبيلة بني مرة

وهي قبيلة تخضع اسمياً للحكومة العثمانية.

٢ - أن مرتكبي تلك الأعمال قد انطلقوا لغزوتهم من موانىء تابعة لشيخ العديد.

٣ - أن شيخ العديد لم يعارض أو يساعد استخدام موانئه كمكان انطلاق لغزواتهم وأعمالهم البحرية.

٤ - أن سبب ضعف شيخ العديد ناجم من كونه هو وأتباعه لا يشكلون إلا مستعمرة صغيرة من الناس الساخطين الذين انفصلوا عن قبيلتهم الأم الكبرى بني ياس في أبوظبي.

٥ - أن سبب تخلف حاكم أبوظبي عن إخضاع هؤلاء المنشقين في العديد هو كونه قد منع من ذلك من قبل الحكومة البريطانية.

ثم اختتمت تلك النقاط باقتراح هو محاولة إغراء الدولة العثمانية باتخاذ التدابير اللازمة لمنع قيام أعمال تهدد المصالح البريطانية من قبل قبيلة بني مرة، أو أن تقوم السلطات البريطانية في الخليج بالإجراءات اللازمة التي تحول دون استخدام موانىء العديد كمصدر لتلك العمليات.

وطلبت حكومة الهند من الحكومة البريطانية بأن تتولى وزارة الخارجية مخاطبة الحكومة العثمانية حول العديد، أما بالنسبة لموانىء العديد فإن مصلحة الحكومة البريطانية كحامية للسلام ضد الانتفاضات في الخليج أن تكون كل قبيلة متصالحة على الشاطىء العربي قوية وغير مقسمة، ومن الإنصاف أن تقوم الحكومة التي تمنع حاكم أبو ظبي من إحلال النظام في وسط قبيلته المنشقة بتأمين هذا الحاكم من ناحية حاجته إلى الحصول على ولاء وخضوع هؤلاء المنشقين عليه ، إما بالطرق السلمية أو إذا لزم الأمر بالطرق القهرية. ثم أشارت إلى أن صعوبة إخضاع سكان العديد، قد يرجع إلى كونهم يرفعون العلم العثماني، كما لا يوجد دليل ملموس بأنهم تحت السيادة الفعلية العثمانية، فإننا نرى أن مجرد رفع العلم العثماني لا يستدعي بحال من الأحوال تقييد حريتنا في التصرف تجاه هذا الموضوع[٥١].

ومن هذا يتبين أن التغير الذي حدث في السياسة البريطانية تجاه العديد، وهو ظهور عبارات جديدة كمحافظة على وحدة إمارات المنطقة ويقصد بها إمارة أبوظبي، «وأن تكون قوية وغير منقسمة» ومنذ متى كانت بريطانيا تريد وحدة المنطقة وقوتها، وهي التي جزأتها إلى كيانات هزيلة، كما تريد من حاكم أبو ظبي إخضاع المنشقين، ولعل سبب هذا التغير في سياستها راجع إلى استخدام القبائل العربية ميناء العديد مسرحاً لنشاطهم البحري ضد السفن البريطانية مما قد يؤثر على أمن الملاحة والمصالح البريطانية في المنطقة، كما نظروا إلى العلاقات الوثيقة بين شيخ العديد وحاكم قطر نظرة عدم الرضا لكون الأخير تحت الحكم العثماني، كما كان سكان العديد يدفعون الضريبة السنوية لحاكم قطر، لهذا كله قررت الحكومة البريطانية اتخاذ الإجراءات اللازمة لعودة خور العديد إلى إمارة أبوظبي لخطورة انفصالها.

ولهذا فإن وزير الدولة البريطاني بعدما تسلم تلك المذكرات من حكومة الهند راح يتصل بوزارة الخارجية طالباً منها إصدار توجيهات إلى السفير البريطاني في الآستانة بجلب انتباه الحكومة العثمانية بشدة إلى تزايد الأعمال البحرية ضد السفن البريطانية على امتداد الساحل القطري والذي نجم عن توسع السيادة العثمانية في تلك الناحية وطلب منه أن يلمح بتصميم الحكومة البريطانية على عدم السماح باختلال الأمن في الخليج من جراء غارات تنطلق من موانىء خاضعة للحكومة العثمانية أو من قبائل تخضع للسيادة العثمانية وتنطلق غاراتها من أراضي شيوخ مستقلين هم أضعف من أن يمنعوا إساءة استخدام موانيهم(٥٢).

وتقصد به شيخ العديد بطي القبيسي، كما نصحت الحكومة البريطانية سفيرها في الآستانة بعدم ذكر العديد أو الإشارة إليها عند تبليغ الحكومة العثمانية عن العمليات التي تمارس ضد السفن البريطانية في الخليج العربي لأنه من المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومة العثمانية تمارس أي نفوذ فعال على شيخ العديد بطي القبيسي في هذه المنطقة ولأن ذكر العديد قد يثير مشكلة إقليمية بينهما(٥٣)، وقد أنكرت الحكومة العثمانية أي معرفة عن الهجمات التي تشن ضد السُفن البريطانية من سواحلها في الخليج، كما طلبت من السفير البريطاني «لايارد» تقديم مزيد من التفصيلات والإيضاحات حول هذا الموضوع.

وكانت حكومة الهند قد طلبت من المقيم البريطاني في الخليج في شهر يونيو من عام ١٨٧٧ أن يتفاوض بين الطرفين زايد وبطي القبيسي لحل مشكلة العديد بالطرق السلمية، وإذا فشلت هذه المحادثات فيجب مساعدة شيخ أبوظبي لإعادة سيادته على خور العديد(٥٤)، ولكن شيخ العديد رفض الشروط التي عرضها الجانب البريطاني للتوصل إلى الصلح فحذره المقيم البريطاني من موقفه هذا بأن بطي القبيسي يستند إلى الدولة العثمانية، وفي نفس الوقت كتب إلى زايد يخبره بأن حكومة الهند قد قررت عودة العديد إلى سيادته وأنها على استعداد لتعضيد محاولاته في ذلك.

وكان الساسة البريطانيون من أمثال «سالسبوري» و«ليتون» ينظرون إلى السياسة العثمانية تجاه الخليج بصفة عامة وتجاه العديد بصفة خاصة، بأنها تستنزف النفوذ البريطاني سواء بالطرق المباشرة أو باستغلال القبائل الساحلية التي كانت تساند السياسة العثمانية، كما كان «سالسبوري» يرى بأن انشغال العثمانيين في حربهم ضد روسيا وانسحابهم من البلقان سبب كاف لسكوت بريطانيا عما يجري في الخليج ولذا فإنه طلب إلى السفير البريطاني في استنبول السير «هنري لايارد» في شهر يوليو عام ١٨٧٧ أن يلفت نظر الحكومة العثمانية إلى ما تشكله الأعمال البحرية على ساحل قطر والعديد من خطورة على المصالح البريطانية وسببها تزايد النفوذ العثماني في الخليج والجزيرة العربية، وأن يحذر بأن الحكومة البريطانية لن تقف متفرجة على أية محاولات لخرق السلام والأمن في الخليج أياً كان مصدرها، كما أرسل تعليمات أخرى إلى «لايارد» بشأن العديد بأنه لا يرغب في أن يتطرق السفير البريطاني في مفاوضاته مع الحكومة العثمانية إلى أية عبارة تنطوي على التشكيك في سلطة الدولة العثمانية على زعماء العديد وإلى عدم الإشارة إلى هذه المسألة بالذات(٥٥). علماً بأن حكومة الهند كانت قد وافقت على طلب زايد بن خليفة لإعداد حملة عسكرية لاستعادة العديد.

وقام السفير لايارد بتقديم مذكرة إلى صفوت باشا وزير الخارجية العثمانية في يوليو حول الشكوى البريطانية عن ارتكاب بعض الأعمال ضد مصالحها في الخليج من قبل القبائل الخاضعة للسيادة العثمانية، ولكن صفوت باشا أبلغ السفير بأنه لابد أولاً من الاتصال بالوالي العثماني في البصرة لمعرفة رأيه قبل الرد على مذكرة الحكومة

البريطانية، وفي بداية شهر أغسطس ذكر صفوت باشا للسفير البريطاني بأن رد الوالي العثماني في البصرة يتضمن التفسير الحقيقي للمشكلة، فقد أكد بأن الهدوء يسود المنطقة من أقصاها إلى أقصاها وأنه لم تقع أية أعمال ضد المصالح البريطانية كالتي أشار إليها السفير البريطاني ولكن بعد الانتهاء من الحرب الروسية - العثمانية أبدت الحكومة العثمانية استعدادها لمناقشة تلك الموضوعات ولكن بشروطها(٥٦).

أما زايد بن خليفة فقد نفد صبره وخاصة عندما علم بأن إحدى سفن أبو ظبي قد تعرضت لهجوم من الجماعات المقيمة في العديد فقرر إصدار أمر بالتجمع لمقاتليه في أبوظبي فاجتمعت لديه كتائب من كافة عشائر وقبائل أبوظبي في أوائل شهر ديسمبر، وحشد أسطوله البحري المكون من سبعين سفينة مقاتلة بهدف تدمير العديد تدميراً كاملاً، وقبل أن تغادر الحملة البحرية ميناء أبوظبي كتب زايد إلى المقيم البريطاني في بوشهر يعلمه بقراره النهائي بإعلان الحرب واسترجاع العديد، وقد وصلت رسالة زايد بعد عودة المقيم البريطاني روس من إجازته فوجد قضايا كثيرة في مقدمتها قضية العديد، كما وجد كتاب حكومة الهند الذي اعطته فيه صلاحيات حل المشكلة عسكرياً إذا ما فشل الحل السلمي، فلما وافق المقيم على مهاجمة العديد وبعث كتابه إلى زايد كانت قوات الأخير قد قطعت أكثر من نصف المسافة في طريقها إلى العديد، مما حدا بالمقيم أن يركب السفينة الحربية «تبرز» التابعة للأسطول البريطاني واتجه مسرعاً لملاقاة زايد قبل أن يصل الأخير إلى هدفه في العديد(٥٧).

وعندما وصلت الحملة البحرية بقيادة زايد بن خليفة لاستعادة العديد إلى جبل الظنة وجزيرة صير بني ياس في يناير من عام ١٨٧٨ كانت أنباؤها قد وصلت إلى الشيخ بطي القبيسي ولم يكن في مقدوره ولا شيخ قطر مقاومتها ففزع هو وقومه وهرعوا للهرب بأرواحهم وتم جمع النساء والأطفال في قافلة أرسلت إلى قطر في حين بقي الرجال فجمعوا أمتعتهم وأدواتهم الخاصة(٥٨)، وخلعوا أجزاء منازلهم وردموا الآبار ولاذوا بالفرار وذهب معظمهم إلى البدع في قطر واحتموا بقاسم بن ثاني.

وعندما وصل زايد على رأس حملته إلى العديد وجدها خالية فقد هرب سكانها وهجروها وقام رجال زايد بتدمير بلدة العديد ومسحوها عن وجه

الأرض. وفي تلك الأثناء كان المقيم البريطاني قد وصل إلى جزيرة «قفاي» بطراده فشاهد من على بعد عشرين سفينه محملة بالنساء والأطفال والرجال تابعة للقبيسات وهي تحاول الهروب إلى جهة الساحل القطري ثم توجه إلى بلدة العديد فوجدها قد زالت من الوجود، وعرف أن زايد قد انسحب بقواته إلى أبوظبي بعد أن ترك حامية صغيرة من قواته هناك فأيقن المقيم البريطاني بأن العملية قد انتهت بالنجاح، فتوجه إلى مقره في بوشهر ومنها كتب إلى حكومته يخبرها بانتهاء العمليات الحربية وباسترجاع العديد إلى أبوظبي.

الاحتجاج العثماني ضد هجوم زايد على العديد

وبينما كانت المفاوضات البريطانية - العثمانية جارية حول مشكلة قبرص في شهر مايو عام ١٨٧٨، استدعى صادق باشا السفير البريطاني وقرأ عليه نص البرقية التي تلقاها من ناصر باشا السعدون الوالي العثماني في البصرة، تتضمن معلومات مثيرة عن هجوم بحري لزايد بن خليفة[٥٩] وقدم احتجاج الحكومة العثمانية ضد السلطات البريطانية وسلمه إلى السفير البريطاني «هنري لايارد»، وذلك في استنبول في ٢٨ مايو من عام ١٨٧٨ جاء فيها بأن صادق باشا وزير الخارجية العثمانية قد قرأ عليها برقية من والي البصرة يشكو فيها قيام زايد بن خليفة على رأس سبعين سفينة وبرفقة سفينة حربية بريطانية عليها المقيم في بوشهر بمهاجمة بلدة العديد والتي هي محمية تابعة لقضاء قطر العثماني، مما أسفر عنه فرار السكان وتبعه نهب القرية وتدميرها ونهب جميع مراكبها، ثم قال السفير البريطاني بأن الباب العالي أعرب عن أمله في تقديم إيضاح لهذا التجاوز من قبل حاكم أبوظبي على الإقليم العثماني، ولكن وزير الخارجية البريطانية اللورد «كران بروك» الذي حولت إليه أوراق القضية رفض أن يقدم أية إيضاحات تفصيلية إلا بعد التشاور مع حكومة الهند، كما لفت أنظار الخارجية البريطانية إلى مراسلات وزارة الهند لعام ١٨٧٧، والتي أوصت بتجنب البحث مع الباب العالي بشأن بلدة العديد كلما كان ذلك مكناً[٦٠].

وقد عالجت حكومة الهند مشكلة العديد في ظروف التدخل العثماني بمذكرة مؤرخة في ١٢ مايو عام ١٨٧٩، اعتماداً على مذكرة المقيم البريطاني في الخليج حول المسألة الخاصة بالسلطة الشرعية العثمانية تتضمن ثلاث نقاط، هي:

أولاً: أنه لم تتضح بعد نية العثمانيين نحو بسط نفوذهم في خور العديد وأنه على ما يعلم لم تقم أي سلطة أو سيطرة من هذا النوع.

ثانياً: استندت حكومة الهند بناء على تأكيدات العقيد بيلي عام ١٨٧١، بأن العديد لا تدخل ضمن حدود مقاطعة قطر.

ثالثاً: لقد أشار التقرير إلى أن شيخ العديد يلح برغبته في الاستقلال بحكم العديد ويطلب الاعتراف البريطاني بحكمه لكي يدخل تحت الحماية البريطانية، وكان ذلك غير جدير بالقبول إلا إذا كفت الحكومة البريطانية عن مطالبة شيخ أبوظبي بالعديد، لأن سكان العديد هم في الأصل من أتباع أبوظبي ولا يمكن الاعتراف باستقلالهم الكامل.

ثم تابعت المذكرة قولها في ظل هذه الظروف والعامل الجغرافي للعديد لا يحق للدولة العثمانية أن يكون لها ولاء في مناطق تقع خارج حدودها فكيف يكون لها الحق في المطالبة بالسيادة الشرعية على هذا الوضع؟ ثم إن حكام أبوظبي كانوا يطالبون بالعديد جيلاً كاملاً ويحكمونه من وقت لآخر إلى درجة اعتبار العرب سكان العديد من أتباع أبوظبي وأن حاكم أبو ظبي في العديد معترف به من قبل بريطانيا وقد أقرته منذ سنوات، أما المزاعم العثمانية التي ظهرت أخيراً، فقد قامت بناء على طلب من الشيوخ المحليين جهلاً بالواقع، فقد تأكد عام ١٨٧٧ أن والي البصرة لم يسمع قط عن اسم العديد، فليس للدولة العثمانية أي مطلب شرعي في العديد ولو فرض بأن المسألة سياسية ولا تتصل بحقوق أبوظبي فهي مسألة تضر بالمصالح البريطانية وتضعف من نفوذها في الخليج ولربما تحول الخليج إلى ملجأ الأعمال البحرية ضد المصالح البريطانية إذا ملكت الدولة العثمانية سلطة العديد فهو موقع مناسب لتلك العمليات، وإذا عادت السلطة العثمانية إلى العديد كثرت معها الادعاءات وربما تخطتها إلى الجزر المجاورة الملحقة به فتزيد القلاقل فيمتد إلى كل المنطقة ولا يمكن القضاء عليها والعثمانيون ينظرون إليها بلا مبالاة[٦١].

عودة القبيسات إلى أبوظبي

وعندما علم زايد بالظروف والحالة القلقة التي يعيشها بطي وأفراد القبيسات اللاجئون إلى قطر، تأثر بحالتهم وقرر أن يعفو عنهم وأن يعيدهم إلى ديارهم وقرر أن ينفذ عفوه عند رجوعه من أداء فريضة الحج عام ١٨٨٠، وأمر ابنه الأكبر الشيخ خليفة بن زايد أن يتوجه إلى البحرين وأن يتوقف في طريق عودته في بلدة الوكرة ليبلغ بطي القبيسي وأتباعه عفو زايد عنهم. ولذا فقد سار خليفة بن زايد بنفسه حسب أوامر والده وأخبرهم بعفوه فتقبله بطي بلهفة شديدة وأظهر ندمه على ما فعله ثم قرر العودة إلى أبوظبي، ولكن نظراً لالتزاماته المالية وديونه المرهقة التي وقع فيها والتي كانت تمنعه من السفر علانية، اتفق مع خليفة بن زايد أن يعود إلى أبوظبي عندما تسنح له الفرصة المناسبة، وجاءت هذه الفرصة مع بداية موسم الغوص الكبير، فتظاهر بطي بن خادم القبيسي وأفراد قبيلته بأنهم متوجهون إلى مغاصات اللؤلؤ، وكانوا قد أرسلوا قبل ذلك نساءهم وأطفالهم إلى أبوظبي، ولكن بدلاً من الذهاب إلى مغاصات اللؤلؤ توجهت سفنهم مشرقاً إلى أبوظبي، وعندما علم زايد بن خليفة بنجاح الخطة ذهب مسرعاً إلى العديد وهناك استقبلهم بكل حفاوة في حين أعلن بطي بن خادم القبيسي ولاءه، وأظهر له الطاعة والإخلاص، فأمر زايد أن تشيد للقبيسات مساكن في العديد وتم حفر الآبار وتوزيع الأسلحة على العائدين وعين مفارز لحراسة المنطقة وأخرى لمراقبة الطرق البرية والبحرية(٦٢).

ثم رجع زايد بن خليفة ومعه أفراد من القبيسات إلى أبوظبي وهناك سلمهم أشجار النخيل التي كانت لهم وغيرها من أملاكهم التي تحفظ زايد بن خليفة عليها عندما انفصلوا عنه.

الخاتمة

هذه الدراسة كانت عن محاولة قبيلة القبيسات الانفصال والاستقلال عن القبيلة الأم، بني ياس، وإنشاء كيان جديد تحت الحماية البريطانية.

وشجعت بريطانيا إقامة إمارة العديد بقيادة المنشقين القبيسات لاستمرار سياسة التجزئة وتفتيت إمارة أبوظبي بعدما كانت قد نجحت بريطانيا في فصل دبي عام

١٨٣٠، ولكن مجيء الحملة العثمانية إلى قطر، جعل بريطانيا تخشى أن تنضم العديد إلى السيادة العثمانية أو أن تخضع أبوظبي للعثمانيين حتى تمنع انفصال العديد.

كل ذلك جعل بريطانيا تفكر في وقف امتداد النفوذ العثماني، بإعطاء الموافقة لحاكم أبوظبي باسترجاع العديد بعد تردد استمر أكثر من ثلاثة أعوام.

والآن بدأت مشكلة العديد تثار من جديد ولكن بطريقة دبلوماسية هادئة نظراً لحساسية الوضع، وقد تكون قنبلة موقوتة لمشاكل المستقبل.

ولذا نسعى لإزالتها بقدر الإمكان بمعرفة الحقائق الثابتة والمدعمة بالوثائق، ولهذا فإن الدراسة كانت من خلال المراسلات الرسمية.

الهوامش والمراجع

(١) ج. ج. لوريمر: **دليل الخليج - القسم الجغرافي**، جـ ٥ ، ص ١٧٣٦.

(٢) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى بحثنا المنشور في **مجلة دراسات تاريخية**، العدد ٤٥، يونيو ١٩٩٣ تحت عنوان «هجرة القبيسات الأولى من أبوظبي إلى العديد والدور البريطاني، ١٨٣٥ - ١٨٣٧».

(٣) **بلادنا العربية**، أبوظبي: دار الهلال، ص ٥٨.

(٤) جي. إي. سالدانا: **وثائق التاريخ القطري**، رقم الوثيقة (٤٩)، ص ٦٥.

(٥) محمد مرسي عبدالله: **دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها** ، ص ٢١٨.

(٦) ج. ج. لوريمر: **دليل الخليج - القسم التاريخي**، جـ ٣، ص ١١٦٥.

(٧) دار الهلال: المرجع السابق ص ٥٨.

(٨) وثيقة رقم "L/P&S/5/15" ص ٤٢٥ - ٤٢٧. رسالة من بطي بن خادم بن نهيمان شيخ قبيلة القبيسات إلى المقيم البريطاني في بوشهر بتاريخ (٢٥/٨/١٨٦٩).

(٩) وثيقة رقم "L/P&S/5/15".

(١٠) زهدي سمور: **ساحل عمان**، جـ ٢، ص ١١٥.

(١١) دليل الخليج - القسم التاريخي، ص ١١٦٦.

(١٢) وثيقة رقم "L/P&S/5/15"، ص ٤٢٥ - رسالة من الكولونيل «لويس بيلي» المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في بوشهر إلى وزير الدولة في الدائرة السياسية بومباي بتاريخ (٢٨/٨/١٨٦٩).

(١٣) صلاح العقاد: **التيارات السياسية في الخليج العربي**، ص ١٧٧.

(١٤) جمال زكريا قاسم: **دولة الإمارات العربية المتحدة «دراسة مسحية»**، ص ٤٠.

(١٥) ساحل عمان، ص ١١٥.

(١٦) جي. بي. كيلي: **الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية**، ص ١٤٣. وانظر: **إجراءات الهند السياسية**، المجلد (٧٦٣)، مارس ١٨٧٢، رقم (٣٦٩) من بيلي في (١١/٣/١٨٧٦).

(١٧) عبدالعزيز المنصور: **التطور السياسي لقطر**، ص ٦٩.

(١٨) الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ص ١٤٤. وانظر: إجراءات الهند السياسية، المجلد (٧٦٣)، مارس (١٨٧٢)، رقم (٣٧٤) من سميث إلى بيلي في (٢١) يوليو (١٨٧١) رقم (٢٦).

(١٩) التطور السياسي لقطر، ص ٩٠.

(٢٠) التطور السياسي لقطر، ص ١٧٠.

(٢١) وثيقة رقم "L/P&S/9/19"، ص ٢٣١ - ٢٣٥، رسالة من الشيخ زايد بن خليفة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي «بوشهر» في الخامس من رجب (١٢٨٨) الموافق (٢٠/ ٩/ ١٨٧١).

(٢٢) وثيقة رقم "L/P&S/9/19"، ص ٢٣١ - ٢٣٥، رسالة من الكولونيل لويس بيلي المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي «بوشهر» إلى وزير الدولة - الدائرة السياسية «بومباي» حررت الرسالة على متن السفينة الحربية البريطانية «هوغ روز» في «جوادر» بتاريخ (١/ ١١/ ١٨٧١).

(٢٣) دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ٣١.

(٢٤) فؤاد سعيد العابد: **سياسة بريطانيا في الخليج العربي**، جـ ٢، ص ٨٥.

(٢٥) سياسة بريطانيا في الخليج العربي، ص ٨٥.

(٢٦) التطور السياسي لقطر، ص ٩١.

(٢٧) التطور السياسي لقطر، ص ١٧٠.

(٢٨) - Clarence. c. Mann-Abu Dhubi-P. 54.

(٢٩) فالح حنظل: **المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة**، جـ ٢، ص ٦٤١.

(٣٠) سياسة بريطانيا في الخليج العربي، ص ٨٦.

(٣١) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم ٥٨، ص ٧٤.

(٣٢) وثيقة رقم "L/P&S/9/62"، المجلد الثاني، ص ٣٥٥ - ٣٦٥، رسالة من بطي بن خادم بن نهيمان شيخ العديد إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي «بوشهر» بتاريخ (٩/ ٩/ ١٨٧٤).

(٣٣) وثيقة رقم "L/P&S/9/62"، ص ٣٥٥ - ٣٦٥، من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي «بوشهر» إلى بطي بن خادم بن نهيمان شيخ العديد. في الثالث من شعبان (١٢٩١) الموافق (١٥/ ٩/ ١٨٧٤م).

(٣٤) دليل الخليج - القسم التاريخي، ص ١٢٤٢.

(٣٥) المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص ٦٤٣.

(٣٦) وثيقة رقم "L/P&S/9/62"، المجلد الثاني، ص ٣٥٥ - ٣٦٥، من الشيخ زايد بن خليفة شيخ أبوظبي إلى الكولونيل «ي. س. روس» المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي «بوشهر» في الثاني من ذي الحجة (١٢٩١) الموافق (١١/ ١/ ١٨٧٥).

(٣٧) وثيقة رقم "L/P&S/2/62" ص ـ ٣٥٥ - ٣٦٥، رسالة من بطي بن خادم بن نهيمان شيخ العديد إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي «بوشهر» في الثالث عشر من ذي الحجة (١٢٩١) الموافق (١/ ٢/ ١٨٧٥).

(٣٨) وثيقة رقم "L/P&S/5/15" ص ٣٥٥ - ٣٦٥، المجلد الثاني رسالة من المقدم «ي. س. روس» المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي «بوشهر» إلى وزير الدولة لحكومة الهند. الدائرة الخارجية «كلكتا» بتاريخ (٢٠/ ٣/ ١٨٧٥).

(٣٩) وثيقة رقم "L/P&S/2/62" ص ٣٥٥- ٣٦٥، المجلد الثاني من المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي «بوشهر» إلى «ماركيز ساليزبيري» وزير خارجية الدولة لمجلس الهند، لندن، بتاريخ مارس (١٨٧٥).

(٤٠) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم (٥٩)، ص ٧٥.

(٤١) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم (٥٩)، ص ٧٦.

(٤٢) الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، ص ١٤٥.

(٤٣) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم (٦٠)، ص ٧٧ من الوكيل السياسي في ديسمبر (١٨٧٤) رقم (١٤٦) خطاب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي رقم (١٣١٣/ ٢٧٤) بتاريخ (٢١) نوفمبر.

(٤٤) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم (٦١)، ص ٧١.

(٤٥) وثيقة رقم "L/P&S/2/62"، المجلد الثاني، ص ٣٥٥ - ٣٦٥ رسالة من المقدم «ي. س. روس» المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي «بوشهر» إلى وزير الدولة لحكومة الهند. الدائرة الخارجية، كلكتا بتاريخ (٢٠/ ٣/ ١٨٧٥).

(٤٦) سياسة بريطانيا في الخليج العربي، ص ٨٦.

(٤٧) المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص ٦٤٩.

(٤٨) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم (٦٤)، ص ٨٠، وزارة الخارجية رقم (٩٤٧) سياسي بتاريخ (٧) مايو (١٨٧١).

(٤٩) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم (٦٤)، ص ٨٠، الرسالة رقم (٧٨) سياسي بتاريخ (١٠) مايو (١٨٧٧) الأرقام (٢٦٣-٢٦٩).

(٥٠) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم (٦٥)، ص ٨٥، الخطاب رقم (٧٨) سياسي بتاريخ (١٠) مايو (١٨٧١).

(٥١) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم (٦٢)، ص ٨٣، بتاريخ (١٤) أكتوبر (١٨٧٧) الوكيل السياسي. فبراير (١٨٧٨).

(٥٢) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم (٦٦)، ص ٨٤.

(٥٣) التطور السياسي لقطر، ص ١٧٣.

(٥٤) Muhummad Morsy Abdullah: **The United Arab Emirates A Modern History** P.162.

(٥٥) جي. بي. كيلي: **بريطانيا والخليج**، ج ٢، ص ٦٦٧.

(٥٦) بريطانيا والخليج، ص ٦٦٨.

(٥٧) المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص ٦٥١.

(٥٨) المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص ٦٥٢.

(٥٩) يمكن الرجوع إلى كتابنا عن: **تاريخ دولة الإمارات الحديث والمعاصر**، الإسكندرية: دار الجامعي، ١٩٧٧.

(٦٠) وثائق التاريخ القطري، وثيقة رقم (٧١).

(٦١) التطور السياسي لقطر، ص ١٧٥.

(٦٢) المفصل في تاريخ الإمارات العربية المتحدة، ص ٦٦١.

* * *